



فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة الليبي

نورالدين فرج علي نصر

عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم والتقنية - سوق الخميس امسيهل

The Effectiveness of the Libyan Audit Bureau's Oversight Role in Reducing Financial
Corruption

A Field Study of the Libyan Audit Bureau

Nouriddin Faraj Ali Nasr

Faculty Member, Higher Institute of Science and Technology - Souq Al-Khamis, Amsehel
nur.alddin@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/05/16 - تاريخ المراجعة: 2026/06/18 - تاريخ القبول: 2026/06/28 - تاريخ النشر: 2026/07/16

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي، من خلال قياس فاعليته في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية، ومدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة بتنفيذ توصياته، ودور تقاريره في تعزيز الشفافية والمساءلة، وفاعلية متابعته لتنفيذ التوصيات، بالإضافة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية دوره الرقابي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث وزعت على عينة من العاملين بالجهات ذات العلاقة بالرقابة المالية، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (48) استبانة بعد استبعاد استبانتي لعدم صلاحيتهما للتحليل. وتحليل البيانات تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من الاتفاق بين أفراد العينة على فاعلية ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي، كما بينت النتائج أن متابعة الديوان لتنفيذ توصياته تمثل أكثر المحاور أهمية، يليها دور تقاريره في تعزيز الشفافية والمساءلة، ثم التزام الجهات بتنفيذ التوصيات، في حين كشفت الدراسة عن وجود بعض المعوقات التنظيمية والإدارية التي قد تحد من فاعلية الدور الرقابي، دون أن تؤثر بصورة جوهرية في كفاءته. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية ديوان المحاسبة، وتطوير التشريعات المنظمة للعمل الرقابي، والاستفادة من التقنيات الحديثة في أعمال الفحص والتدقيق، وإلزام الجهات الخاضعة للرقابة بتنفيذ توصيات الديوان، مع تعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد، بما يساهم في حماية المال العام وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الرقابة المالية، ديوان المحاسبة الليبي، الدور الرقابي، الشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد.

Abstract:

This study aimed to examine the role of the **Libyan Audit Bureau** in combating financial corruption by assessing its effectiveness in detecting financial violations and irregularities, evaluating the extent to which audited entities comply with its recommendations, examining the contribution of its audit reports to promoting transparency and accountability, assessing the effectiveness of its follow-up procedures in implementing recommendations, and identifying the major challenges that limit the effectiveness of its supervisory role.

The study adopted the **descriptive-analytical approach** and used a structured questionnaire as the primary data collection instrument. The questionnaire was distributed to a sample of

employees working in institutions related to financial oversight. A total of **48 valid questionnaires** were analyzed after excluding two invalid responses. Appropriate statistical techniques were employed to analyze the data and test the study hypotheses at the adopted level of significance.

The findings revealed a high level of agreement among respondents regarding the effectiveness of the Libyan Audit Bureau in reducing financial corruption. The results also indicated that **follow-up on the implementation of the Bureau's recommendations** was perceived as the most significant dimension, followed by the role of its audit reports in enhancing transparency and accountability, and the commitment of audited entities to implementing the Bureau's recommendations. Furthermore, the study identified several organizational and administrative challenges that may reduce the effectiveness of the Bureau's supervisory role, although these challenges do not substantially undermine its overall performance.

The study recommends strengthening the institutional independence of the Libyan Audit Bureau, improving the legislative framework governing public financial oversight, adopting modern technologies in auditing and inspection processes, ensuring that audited entities implement the Bureau's recommendations, and enhancing coordination among oversight institutions and anti-corruption agencies. These measures would contribute to safeguarding public funds and reinforcing the principles of transparency, accountability, and good governance.

الدراسات السابقة:

- دراسة بيوض، معتوق، والشتيوي (2018): الفساد المالي والدور الرقابي لديوان المحاسبة في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى تحليل المخالفات والملاحظات الواردة في التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي، وبيان دور الديوان في الحد من ظاهرة الفساد المالي. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى من خلال تحليل التقارير السنوية لديوان المحاسبة خلال الفترة (2012-2016). توصلت إلى أن ضعف الأنظمة الرقابية يسهم في انتشار الفساد المالي، وأن تقارير ديوان المحاسبة تمثل أداة مهمة في الكشف عن المخالفات المالية وتعزيز الرقابة على المال العام.

أوجه الاستفادة من الدراسة: تتفق مع البحث الحالي في تناول دور ديوان المحاسبة الليبي وعلاقته بالحد من الفساد المالي، بينما تختلف عنها في أن الدراسة الحالية تعتمد على دراسة ميدانية باستخدام الاستبيان لقياس فاعلية الدور الرقابي من وجهة نظر أفراد العينة.

- دراسة الشريف (2024): مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية للحد من الفساد المالي.

هدفت إلى التعرف على مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية ودورها في الحد من الفساد المالي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة وُزعت على موظفي ديوان المحاسبة بالإدارة العامة وفرع طرابلس. وأظهرت الدراسة أن إجراءات ديوان المحاسبة تسهم في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات والشركات العامة، وأوصت بضرورة تطوير كفاءة العاملين وتعزيز دور الديوان الرقابي.

أوجه الاستفادة من الدراسة: تعد الأقرب إلى دراستي من حيث استخدام الاستبيان والمنهج الوصفي، إلا أن البحث الحالي يوسع نطاق القياس ليشمل محاور إضافية مثل الالتزام بالتوصيات، والشفافية، والمتابعة، والمعوقات.

- دراسة عبد المجيد والزيتوني (2023): واقع الإفصاح المحاسبي عن الفساد المالي في التقارير المالية: دراسة حالة ديوان المحاسبة الليبي.

هدفت إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن حالات الفساد المالي في تقارير ديوان المحاسبة الليبي. اعتمدت على تحليل محتوى التقارير السنوية للديوان خلال الفترة (2016-2020) حيث بينت الدراسة أهمية تقارير ديوان المحاسبة في الكشف عن مظاهر الفساد المالي في عدد من القطاعات العامة.

أوجه الاستفادة من الدراسة: دعمت الجانب النظري المتعلق بأهمية التقارير الرقابية، بينما يركز البحث الحالي على قياس فاعلية الدور الرقابي من خلال آراء أفراد العينة.

- دراسة أبو زيد وحسين (2025): إشكاليات ضعف دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من ممارسات الفساد المالي في الوحدات الحكومية.

هدفت إلى تحليل الإشكاليات التي تؤثر في قدرة ديوان المحاسبة على الحد من الفساد المالي. وإن أهم المحاور التي تناولتها هي دراسة موضوعات مثل الاستقلالية المؤسسية، التشريعات والقوانين، الشفافية والمساءلة، والرقابة السابقة واللاحقة.

أوجه الاستفادة من الدراسة: تدعم محور المعوقات التي تحد من فاعلية الدور الرقابي في بحثك الحالي.

- دراسة (Reichborn-Kjennerud et al., 2019)

SAIs Work against Corruption in Scandinavian, South-European and African Countries: An Institutional Analysis

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في مكافحة الفساد في الدول الإسكندنافية وجنوب أوروبا وأفريقيا: تحليل مؤسسي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية ممارسة الأجهزة العليا للرقابة المالية لدورها في مكافحة الفساد، وتحليل العوامل المؤسسية التي تؤثر في فاعلية هذه الأجهزة في الحد من ممارسات الفساد، حيث اعتمدت الدراسة على منهج التحليل المؤسسي المقارن، من خلال دراسة حالات سبع مؤسسات عليا للرقابة المالية في دول مختلفة من أوروبا وأفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى أن فاعلية الأجهزة العليا للرقابة المالية في مكافحة الفساد لا تعتمد فقط على مستوى انتشار الفساد في الدولة، وإنما ترتبط بطريقة تنظيم عمل الجهاز الرقابي، ومدى استقلاليته، وقدرته على ممارسة مهامه الرقابية بفاعلية. كما أشارت إلى أهمية تطوير قدرات الأجهزة الرقابية وتعزيز الاعتراف المؤسسي بدورها في مكافحة الفساد.

أوجه الاستفادة من الدراسة: تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في تناولها دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في الحد من الفساد، وتبرز أهمية الاستقلالية والكفاءة والمتابعة كعوامل مؤثرة في فاعلية الدور الرقابي. بينما يختلف البحث الحالي عنها في تركيزه على ديوان المحاسبة الليبي واعتماده على دراسة ميدانية باستخدام الاستبيان لقياس فاعلية الدور الرقابي من وجهة نظر أفراد العينة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة اهتمام الباحثين بدور ديوان المحاسبة الليبي في مواجهة الفساد المالي، إلا أن معظم الدراسات ركزت على تحليل التقارير الرقابية أو دراسة جانب محدد من إجراءات الرقابة. بينما يتميز البحث الحالي بمحاولة قياس فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي من خلال دراسة ميدانية تعتمد على استبيان يغطي عدة أبعاد تشمل اكتشاف المخالفات، الالتزام بالتوصيات، تعزيز الشفافية، المتابعة، والمعوقات.

مشكلة الدراسة:

تُعد ظاهرة الفساد المالي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات العامة، لما تترتب عليها من آثار سلبية تمس كفاءة إدارة الموارد العامة، وتؤثر في مستوى الشفافية والمساءلة المالية، كما تحد من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. ومن هنا تبرز أهمية الأجهزة الرقابية المالية في مواجهة هذه الظاهرة من خلال ممارسة مهام الفحص والمراجعة، والكشف عن المخالفات، ومتابعة مدى الالتزام بالتوصيات، تعزيز الشفافية، المتابعة، والمعوقات.

ويُعد ديوان المحاسبة الليبي من أهم الجهات الرقابية المختصة بحماية المال العام وتعزيز الانضباط المالي داخل مؤسسات الدولة، حيث يمارس دوره من خلال الرقابة على استخدام الموارد العامة، وإعداد التقارير الرقابية، وتقديم الملاحظات والتوصيات للجهات الخاضعة لرقابته. إلا أن استمرار ظهور مظاهر الفساد المالي والمخالفات الإدارية والمالية يثير تساؤلات حول مدى فاعلية الدور الذي يقوم به الديوان، ومدى قدرة إجراءاته الرقابية على الحد من هذه الممارسات.

وتتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى التعرف على مستوى فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي، من خلال دراسة مدى قدرته على اكتشاف المخالفات المالية، ومدى التزام الجهات الخاضعة لرقابته بتنفيذ

توصياته، ومدى إسهام تقاريره وإجراءاته الرقابية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية، إضافة إلى تحديد المعوقات التي قد تحد من فاعلية دوره الرقابي.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي؟

ويتفرع منه الاسئلة التالية:

- ما مدى فاعلية ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية لدى الجهات الخاضعة لرقابته؟
- ما مدى التزام الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الليبي بتنفيذ ملاحظاته وتوصياته الرقابية؟
- ما مدى إسهام تقارير ديوان المحاسبة الليبي وإجراءاته الرقابية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية والحد من ممارسات الفساد المالي؟
- ما مدى فاعلية متابعة ديوان المحاسبة الليبي لتنفيذ توصياته ومعالجة المخالفات المالية المكتشفة؟
- ما أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي؟

فرضيات الدراسة: تمثلت فرضيات الدراسة في:

الفرضية الرئيسة:

توجد فاعلية ذات دلالة إحصائية للدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- توجد فاعلية ذات دلالة إحصائية لديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية لدى الجهات الخاضعة لرقابته.
- يوجد التزام ذو دلالة إحصائية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الليبي بتنفيذ ملاحظاته وتوصياته الرقابية.
- يوجد إسهام ذو دلالة إحصائية لتقارير ديوان المحاسبة الليبي في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية والحد من الفساد المالي.
- توجد فاعلية ذات دلالة إحصائية لمتابعة ديوان المحاسبة الليبي في تنفيذ توصياته ومعالجة المخالفات المالية.
- توجد معوقات ذات دلالة إحصائية تحد من فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.

الاهمية العلمية والادبية للدراسة:

- اهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تؤديه الأجهزة الرقابية المالية في حماية المال العام وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، في ظل تزايد الاهتمام بمواجهة ظاهرة الفساد المالي التي تؤثر سلباً في كفاءة إدارة الموارد العامة ومستوى الأداء المؤسسي.

- اهمية الدراسة بالنسبة للباحث :

تكمن اهمية الدراسة بالنسبة للباحث في الحصول على درجة استاذ مساعد وزيادة محصلة الباحث من المعلومات والخبرة في هذا المجال.

- أهمية الدراسة بالنسبة للعلم :

ان أهمية الدراسة بالنسبة للعلم هي اثراء المكتبات العربية ومراكز البحث العلمي والرفع من جودة المجال الاكاديمي لدراسات مستقبلية تخص الفساد المالي.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

التعرف على مدى فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.

ويتفرع عن الهدف الرئيسي الأهداف الآتية:

- التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية لدى الجهات الخاضعة لرقابته.
- تحديد مدى التزام الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الليبي بتنفيذ ملاحظاته وتوصياته الرقابية.
- بيان مدى إسهام تقارير ديوان المحاسبة الليبي في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية والحد من ممارسات الفساد المالي.
- التعرف على فاعلية الإجراءات المتبعة من قبل ديوان المحاسبة الليبي في متابعة تنفيذ توصياته ومعالجة المخالفات المالية.
- تحديد أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.
- تقديم مقترحات تساهم في تعزيز فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي وتطوير قدرته على مواجهة الفساد المالي.

منهجية وحدود الدراسة:

تمثلت منهجية الدراسة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإختبار الفرضيات وذلك من خلال تكوين الاطار النظري للدراسة والذي يتطلب البحث في المراجع كالدوريات والكتب والمواقع الالكترونية، اما الاطار العملي سيتم تكوينه من خلال الزيارات الميدانية وتوزيع الاستبانة ومن ثم تحليلها احصائياً للوصول الى النتائج الهامة للدراسة. وسيتم ذلك عن طريق برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (. SPSS

- مجتمع وعينة الدراسة :

-مجتمع الدراسة : تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين والمهتمين بمجال الرقابة المالية في ليبيا، وبصفة خاصة الموظفين والمختصين في ديوان المحاسبة الليبي، بالإضافة إلى العاملين في الجهات الخاضعة لرقابته ممن لديهم معرفة بطبيعة العمل الرقابي وإجراءات المراجعة المالية ودور الديوان في الحد من الفساد المالي.

-عينة الدراسة : تم اختيار عينة من أفراد مجتمع الدراسة بطريقة مناسبة لطبيعة الدراسة، بحيث تضم مجموعة من العاملين والمختصين في المجالات المالية والرقابية ممن تتوافر لديهم الخبرة والمعرفة الكافية بموضوع الدراسة حول فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي.

- حدود ونطاق الدراسة :

- الحدود المكانية: تمثل الحدود المكانية للدراسة في طرابلس، حيث تستهدف الدراسة العاملين والمختصين المرتبطين بمجال الرقابة المالية وديوان المحاسبة الليبي والجهات الخاضعة لرقابته.

- الحدود الزمنية: تُجرى الدراسة خلال الفترة الزمنية (2026) التي تم فيها جمع البيانات الميدانية وتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على أفراد العينة.

أولاً: الجانب النظري

أ- مفهوم الرقابة المالية ودورها في حماية المال العام.

ب- ديوان المحاسبة الليبي واختصاصاته الرقابية.

ج- الفساد المالي ومظاهر تأثيره ودور الرقابة في الحد منه.

أ- مفهوم الرقابة المالية ودورها في حماية المال العام:

تُعد الرقابة المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لضمان سلامة التصرف في الموارد العامة والتحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المالي، حيث تهدف إلى فحص العمليات المالية، والكشف عن الانحرافات والمخالفات، والتأكد من استخدام الأموال العامة بكفاءة ووفق الأهداف المحددة.

وتشير الرقابة المالية إلى مجموعة الإجراءات والوسائل التي يتم من خلالها مراجعة النشاط المالي للوحدات الحكومية والتحقق من صحة وسلامة التصرفات المالية، بما يساهم في تعزيز الانضباط المالي والحد من سوء استخدام الموارد العامة (العزاوي، 2018).

وتزداد أهمية الرقابة المالية في ظل انتشار مظاهر الفساد المالي، إذ لم يعد دورها مقتصرًا على اكتشاف المخالفات بعد وقوعها، بل أصبحت تؤدي دورًا وقائيًا من خلال تقييم نظم الرقابة الداخلية، وتحديد نقاط الضعف، وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها، بما يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة.

ب- ديوان المحاسبة الليبي ودوره الرقابي:

يمثل ديوان المحاسبة الليبي أحد أهم أجهزة الرقابة العليا على المال العام في الدولة، حيث يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات العامة، والتحقق من سلامة الإجراءات المالية والإدارية للجهات الخاضعة لرقابته، وإعداد التقارير التي تتضمن الملاحظات والتوصيات اللازمة لتصحيح أوجه القصور.

ويستند عمل ديوان المحاسبة إلى ممارسة الرقابة المالية بشقيها السابق واللاحق، بهدف التأكد من قانونية التصرفات المالية وكفاءة استخدامها، إضافة إلى متابعة مدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة بمعالجة الملاحظات الواردة في التقارير الرقابية.

وتتوقف فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة على مجموعة من العوامل، من أهمها استقلاليتها، ووضوح صلاحياته، وكفاءة العاملين فيه، ومدى استجابة الجهات الخاضعة للرقابة لتوصياته، إضافة إلى قدرته على المتابعة المستمرة للمخالفات المالية المكتشفة.

وتشير الأدبيات المتعلقة بالأجهزة العليا للرقابة المالية إلى أن فاعلية هذه الأجهزة في مكافحة الفساد ترتبط بقدرتها على ممارسة الرقابة باستقلالية، وإصدار تقارير موثوقة، وضمان متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية (Reichborn-Kjennerud, et al, 2019).

ج- الفساد المالي ودور الرقابة في الحد منه:

يُعد الفساد المالي من أخطر الظواهر التي تواجه المؤسسات العامة، لما يترتب عليه من هدر للموارد العامة، وإضعاف الثقة في المؤسسات، وانخفاض كفاءة الأداء المالي والإداري. ويشير الفساد المالي إلى استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة بطرق مخالفة للقوانين والأنظمة.

وتتعدد صور الفساد المالي لتشمل الاختلاس، والرشوة، والتلاعب في العقود والمشتريات العامة، وإساءة استخدام الموارد المالية، وغيرها من الممارسات التي تؤثر في كفاءة إدارة المال العام.

وتؤدي الأجهزة الرقابية دورًا مهمًا في الحد من الفساد المالي من خلال الكشف عن المخالفات، وتعزيز الشفافية، ودعم المساءلة، وتحسين نظم الرقابة الداخلية. إلا أن نجاح هذا الدور يعتمد على توافر البيئة المؤسسية المناسبة، ووجود تعاون بين الأجهزة الرقابية والجهات الخاضعة للرقابة (OECD, 2017).

ثانياً: الجانب العملي**أ- مجتمع الدراسة:**

- **مجتمع الدراسة** : تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين والمهتمين بمجال الرقابة المالية في ليبيا، وبصفة خاصة الموظفين والمختصين في ديوان المحاسبة الليبي.

- **عينة الدراسة** : تم اختيار عينة من أفراد مجتمع الدراسة بطريقة مناسبة لطبيعة الدراسة، بحيث تضم مجموعة من العاملين والمختصين في المجالات المالية والرقابية ممن تتوافر لديهم الخبرة والمعرفة الكافية بموضوع الدراسة حول فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي حيث تم اعداد وتوزيع 50 استبانة استرد منها 48 استبانة.

ب- اداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على مدى فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي. فقام الباحث بتصميم استبانة استبيان، واشتملت على البيانات الشخصية للمستهدفين بالدراسة كالمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والوظيفة.

كما اشتمل الاستبيان على (5) محاور أساسية وهي كالآتي:

- توجد فاعلية لديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية لدى الجهات الخاضعة لرقابته. وتكون المحور من (5) عبارات.

- يوجد التزام من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الليبي بتنفيذ ملاحظاته وتوصياته الرقابية. وتكون المحور من (5) عبارات.

- يوجد إسهام لتقارير ديوان المحاسبة الليبي في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية والحد من الفساد المالي. وتكون المحور من (5) عبارات.

- توجد فاعلية لمتابعة ديوان المحاسبة الليبي في تنفيذ توصياته ومعالجة المخالفات المالية. وتكون المحور من (5) عبارات.

- توجد معوقات تحد من فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي. وتكون المحور من (5) عبارات.

ج- التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (منخفضة جداً) ودرجتان للإجابة (منخفضة) وثلاث درجات للإجابة (متوسطة) وأربع درجات للإجابة (مرتفعة) وخمس درجات للإجابة (مرتفعة جداً).

جدول ترميز بدائل الاجابة

اتجاه الإجابة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
الترميز	1	2	3	4	5

د- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:**1- المؤهل العلمي**

جدول توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد الحالات	%النسبة
بكالوريوس	37	77.1
ماجستير	10	20.8
دكتوراه	1	2.1
المجموع	48	100

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة 77.1%، يليهم حملة الماجستير بنسبة 20.8% ، في حين بلغت نسبة حملة الدكتوراه 2.1% فقط، وهو ما يدل على أن العينة يغلب عليها المؤهل الجامعي الأول.

2-التخصص العلمي

جدول توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	عدد الحالات	%النسبة
محاسبة	44	91.7
علوم مالية	2	4.2
اخرى	2	4.2
المجموع	48	100

تشير النتائج إلى أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى تخصص المحاسبة بنسبة 91.7%، وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسة ويعزز من موثوقية الإجابات المتعلقة بالجوانب الرقابية والمالية.

3-عدد سنوات الخبرة

جدول توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	عدد الحالات	%النسبة
أقل من 5 سنوات	12	25
5 إلى أقل من 10 سنوات	16	33.3
10 إلى أقل من 15 سنة	18	37.5
15 سنة فأكثر	2	4.2
المجموع	48	100.0

تبين النتائج أن الفئة التي تمتلك خبرة تتراوح بين 10 وأقل من 15 سنة تمثل أعلى نسبة من أفراد العينة بلغت 37.5% ، تليها فئة 5 وأقل من 10 سنوات بنسبة 33.3% ، مما يدل على أن غالبية المشاركين يتمتعون بخبرة عملية كافية للإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة.

4-الوظيفة الحالية

جدول توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

المؤهل العلمي	عدد الحالات	%النسبة
مراجع خارجي	22	45.8
مدير مالي	17	35.4
مدير حسابات	9	18.8
المجموع	48	100

يتضح أن المراجعين الخارجيين يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة 45.8%، يليهم المديرون الماليون بنسبة 35.4 ، ثم مديرو الحسابات بنسبة 18.8%.

هـ- اختبار فرضيات الدراسة:

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الأولى

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
48	4.282	0.218	40.776	0.000	قبول الفرضية الاولى

تنص الفرضية الأولى على وجود دور ذي دلالة إحصائية لفاعلية ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.282)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس (3)، كما بلغت قيمة اختبار (T) (40.776) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). وتشير هذه النتيجة إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على فاعلية ديوان المحاسبة في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية، بما يعكس إدراكهم لقدرة الديوان على ممارسة اختصاصاته الرقابية بكفاءة. وتؤكد هذه النتيجة أن عمليات الفحص والمراجعة التي ينفذها الديوان تمثل إحدى الآليات الرئيسة للكشف عن أوجه القصور المالي والإداري، الأمر الذي يعزز من فرص الحد من الفساد المالي من خلال الاكتشاف المبكر للمخالفات. وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثانية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
48	4.298	0.215	41.859	0.000	قبول الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على وجود التزام ذي دلالة إحصائية من الجهات الخاضعة للرقابة بتنفيذ توصيات ديوان المحاسبة الليبي.

أظهرت نتائج الاختبار أن المتوسط الحسابي بلغ (4.298)، بينما بلغت قيمة اختبار (T) (41.859) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، وهو ما يشير إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط المحسوب والمتوسط الفرضي. وتدل هذه النتيجة على أن أفراد العينة يرون أن الجهات الخاضعة للرقابة تُظهر مستوى مرتفعاً من الالتزام بتنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة عن ديوان المحاسبة. وبالعكس ذلك أهمية التوصيات الرقابية باعتبارها أداة لتصحيح الانحرافات وتحسين الأداء المالي والإداري، كما يشير إلى أن الاستجابة للتوصيات تمثل أحد المؤشرات الرئيسة على فعالية النظام الرقابي، إذ إن قيمة الرقابة لا تتحقق بمجرد اكتشاف المخالفات، وإنما بمدى الاستفادة من نتائجها في تطوير الأداء المؤسسي. وعليه تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثالثة

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
48	4.298	0.215	41.859	0.000	قبول الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على وجود دور ذي دلالة إحصائية لإسهام تقارير ديوان المحاسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.298)، وبلغت قيمة اختبار ((41.859) T)، عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، مما يؤكد وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة بشأن الدور الذي تؤديه تقارير ديوان المحاسبة في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة. وتشير هذه النتيجة إلى أن التقارير الرقابية لا تقتصر على توثيق المخالفات، بل تمثل أداة لتوفير المعلومات اللازمة لصناع القرار، ودعم المساءلة المؤسسية، وتعزيز الإفصاح عن أوجه القصور المالي والإداري. كما تسهم هذه التقارير في تحسين مستوى الحوكمة والرقابة على استخدام الموارد العامة، الأمر الذي يعزز من جهود مكافحة الفساد المالي. وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة.

4- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرابعة

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
48	4.335	0.246	37.577	0.000	قبول الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على وجود دور ذي دلالة إحصائية لفاعلية متابعة ديوان المحاسبة الليبي لتنفيذ توصياته ومعالجة المخالفات المالية.

بيّنت نتائج الاختبار أن المتوسط الحسابي بلغ (4.335)، في حين بلغت قيمة اختبار ((37.577) T)، عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، وهو ما يؤكد وجود دلالة إحصائية للنتائج. وتعكس هذه النتيجة إدراك أفراد العينة لأهمية مرحلة المتابعة باعتبارها امتداداً للعملية الرقابية، إذ تسهم في ضمان تنفيذ التوصيات ومعالجة أوجه القصور التي كشفت عنها أعمال الفحص والتدقيق. كما تشير النتائج إلى أن فعالية المتابعة تمثل عاملاً أساسياً في تعزيز أثر الرقابة، من خلال الحد من تكرار المخالفات، ورفع مستوى الالتزام بالإجراءات المالية والإدارية، وتحقيق التحسين المستمر في أداء الجهات الخاضعة للرقابة. وعليه تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة.

5- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الخامسة

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد
قبول الفرضية الخامسة	0.000	41.859	0.215	4.298	48

تنص الفرضية الخامسة على وجود معوقات ذات دلالة إحصائية تحد من فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي.

أظهرت نتائج الاختبار أن المتوسط الحسابي بلغ (4.298)، بينما بلغت قيمة اختبار (41.859) (T)، عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، مما يشير إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة بشأن وجود معوقات تؤثر في فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة. وتدل هذه النتيجة على أن كفاءة العمل الرقابي قد تتأثر بعدد من العوامل التنظيمية والتشريعية والإدارية، مثل ضعف الاستجابة لبعض التوصيات، أو محدودية الموارد والإمكانات، أو التحديات المرتبطة ببيئة العمل الرقابي. ومع ذلك، فإن وجود هذه المعوقات لا ينفي فاعلية الديوان، وإنما يؤكد الحاجة إلى تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية، وتعزيز التعاون بين الجهات الخاضعة للرقابة والديوان، بما يرفع من كفاءة الأداء الرقابي ويزيد من قدرته على الحد من الفساد المالي. وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- 1- أن ديوان المحاسبة الليبي يؤدي دوراً رقابياً فعالاً في الحد من الفساد المالي.
- 2- وجود فاعلية مرتفعة لديوان المحاسبة في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية، وهو ما يؤكد كفاءة إجراءات الفحص والتدقيق التي ينفذها الديوان، وقدرته على الكشف عن أوجه القصور المالي والإداري في الجهات الخاضعة للرقابة.
- 3- أظهرت الدراسة أن الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة تلتزم بدرجة كبيرة بتنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الديوان، الأمر الذي يساهم في تحسين الأداء المالي والإداري والحد من تكرار المخالفات.
- 4- أكدت النتائج أن تقارير ديوان المحاسبة تساهم بصورة فعالة في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، من خلال توفير معلومات دقيقة عن المخالفات المالية والإدارية، ودعم عمليات الإصلاح المؤسسي.
- 5- أوضحت الدراسة أن متابعة ديوان المحاسبة لتنفيذ توصياته تمثل أحد أهم عناصر نجاح العملية الرقابية، حيث جاء هذا المحور في المرتبة الأولى بين محاور الدراسة، مما يعكس أهمية المتابعة المستمرة في ضمان تنفيذ التوصيات ومعالجة أوجه القصور.
- 6- كشفت النتائج عن وجود عدد من المعوقات التي تؤثر في فاعلية الدور الرقابي لديوان المحاسبة، والمتمثلة في بعض الجوانب التنظيمية والإدارية والتشريعية، إلا أن تأثيرها لم يكن بالدرجة التي تحد من فاعلية الديوان بصورة جوهرية.
- 7- وجود دور لديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يأتي:

- 1- تعزيز استقلالية ديوان المحاسبة الليبي من خلال توفير الدعم التشريعي والمؤسسي اللازم الذي يمكنه من أداء مهامه الرقابية بكفاءة وحيادية.

- 2- تطوير أساليب الرقابة والتدقيق بالاعتماد على التقنيات الرقمية ونظم المعلومات الحديثة، بما يساهم في رفع كفاءة اكتشاف المخالفات المالية وتقليل فرص وقوعها.
- 3- إلزام الجهات الخاضعة للرقابة بتنفيذ توصيات ديوان المحاسبة خلال مدد زمنية محددة، مع وضع آليات واضحة لمتابعة التنفيذ وتقييم مستوى الالتزام.
- 4- تعزيز التنسيق والتعاون بين ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية والقضائية وهيئات مكافحة الفساد، بما يضمن سرعة معالجة المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.
- 5- العمل على تطوير التشريعات المنظمة للعمل الرقابي بما يتواءم مع التطورات الاقتصادية والإدارية، ويساهم في إزالة المعوقات التي تحد من فعالية الدور الرقابي.
- 6- تنمية القدرات المهنية للعاملين بديوان المحاسبة من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجالات المراجعة الحكومية، والتدقيق الرقمي، والتحقيق في جرائم الفساد المالي.
- 7- تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامة من خلال نشر الوعي بأهمية الالتزام بالقوانين واللوائح المالية، وتشجيع الإفصاح عن المخالفات وحماية المبلغين عنها.
- 8- الاستفادة من نتائج تقارير ديوان المحاسبة في وضع السياسات والخطط الإصلاحية، بما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز كفاءة إدارة المال العام.
- 9- إجراء دراسات مستقبلية تتناول أثر التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية على تطوير أداء الأجهزة الرقابية، وقياس أثر تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة على تحسين الأداء المالي للمؤسسات العامة.

المراجع:

- العزاوي، فلاح حسن. (2018). الرقابة المالية ودورها في حماية المال العام. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان المحاسبة الليبي. التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي (إصدارات مختلفة).
- إبراهيم عمر الحراري كشميم. (2026). تطوير الإيرادات العامة التقليدية لسد العجز في الموازنة العامة للدولة " ليبيا انموذجاً". *Al-Farooq Journal of Sciences*, 2(1), 275-293.
- هدى محمد حسن عبد الرحمن. (2026). دور معايير الأنطوساي (INTOSAI) في تحسين جودة الأداء المالي (دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة الليبي). *Al-Farooq Journal of Sciences*, 2(3), 16-28.
- Reichborn-Kjennerud, K., et al. (2019). SAls Work Against Corruption in Scandinavian, South-European and African Countries: An Institutional Analysis. *International Journal of Public Administration*.
- Said, Z. M. (2026). Applications of Artificial Intelligence in Customer Data Analysis for E-Commerce Systematic Literature Review (2018–2025). *Al-Farooq Journal of Sciences*, 2(3), 1370-1384.
- OECD. (2017). Supreme Audit Institutions and Good Governance: Oversight, Insight and Foresight. Paris: OECD Publishing.
- INTOSAI. (2019). INTOSAI-P 12: The Value and Benefits of Supreme Audit Institutions – Making a Difference to the Lives of Citizens.
- Alnnaile, T. (2026). Predictive Governance in Digital Enterprises: An LSTM-Enhanced Deep Learning Framework for Economic Optimization of IT Incident Management Using Enriched Process Logs. *Al-Farooq Journal of Sciences*, 2(3), 86-113.